

## شهادات حية: ضحايا العنف الجنسي في السودان

### ملخص تنفيذي

النساء في السودان يعشن في أزمة. شهادات حية: ضحايا العنف الجنسي في السودان يروي قصص النساء اللواتي تعرضن للعنف الجنسي والمنظمات الشعبية النسائية التي تقدم لهن الدعم. يتضمن التقرير عرضاً موفراً للأشكال العديدة من العنف الذي تتعرض له النساء في السودان – حيث يتم استعمال العنف الجنسي ضد النساء كسلاح حربي ووسيلة قمع سياسي، وأيضاً ضمن إطار الطاقة العاملة المحلية وعمليات الاقتلاع والتشرد. ضحايا هذه الأعمال هم النساء والأطفال من جميع الأعمار وفي مختلف أنحاء السودان. لقد تعرضوا للاغتصاب، والاغتصاب الجماعي، وتشويه الأعضاء التناسلية الانثوية (ختان الإناث) وغيرها من أفعال العنف الجنسي الفظيعة.

وتشير إحدى نتائج هذا التقرير إلى أن النساء في السودان يتعرضن للعقوبة بسبب أعمال الاغتصاب ضدهن. ذلك أن ضحايا الاغتصاب يتحولن مرة أخرى إلى ضحايا من قبل نظام سياسي وقانوني يضاعف من الحماية التي يتمتع بها مرتكبو الاغتصاب، ولا يبدي أي اهتمام بالتصدي لهذه المسألة. أما ما ينتج عن هذا الوضع فهو مجتمع يُعتبر فيه الاغتصاب أمراً طبيعياً.

إن التحدث عن العنف الجنسي علانية في السودان يتضمن مخاطر شديدة، خاصة عندما يتعلق الأمر بحالات يتورط فيها مسئولون من داخل الحكومة أو القوات المسلحة. وقد تعرضت النساء، اللواتي قدمن تقارير بحالات الاغتصاب، إلى التهديد، أو السجن أو العيش في المنفى. وقد ذكرت لنا إحدى الناشطات التي أجريت معها مقابلة: "حتى عندما أتيت إلى هنا، كنت أشعر بالخوف. لقد تعرضنا للتهديد عدة مرات. وتعرضنا للسجن عدة مرات بسبب العمل الذي نقوم به... لقد تعرضت للسجن ثلاث مرات." ولكن، لا يمكن إسكات النساء. إنهن يجدن طرقاً مناسبة لسرد قصصهن وتقديم الدعم لبعضهن البعض. هذه القصص ترسم صورة فيها إدانة كافية للعنف الجنسي واسع النطاق والبيئة الاجتماعية والقانونية التي تترك ضحايا الاغتصاب بدون فرصة الحصول على الخدمات، أو الحماية أو العدل.

وفي حين أن الأزمة في دارفور قد حظيت بانتباه على مستوى عالمي وقام عدد من المنظمات الدولية بتقديم الخدمات التي تحتاجها ضحايا العنف الجنسي إلى حد كبير، إلا أن طرد 13 منظمة إنسانية في العام 2009 قد ترك ضحايا العنف الجنسي بدون أية خدمات طبية ونفسية-اجتماعية كانت متوفرة لهن من قبل. والأكثر من ذلك، فإن هذا الاجراء قد جعل أزمة العنف الجنسي في السودان عملياً مسألة بعيدة عن الأعين. فقد كانت المنظمات الانسانية، في معظم الأحيان، هي التي تقوم بجمع المعلومات عن العنف الجنسي وتركز اهتمام المجتمع الدولي وصانعي السياسة على هذه القضية. لقد أصبحت مناطق مثل جنوب السودان والنيل الأزرق، حيث ما يزال الصراع المسلح قائماً، معزولة تماماً ولا يمكن للصحافيين، ومراقبي حقوق الانسان ومجموعات الإغاثة الوصول إليها. والوسيلة الوحيدة للحصول على معلومات عن مدى قساوة الأوضاع التي يواجهونها، هي من خلال الروايات التي تحكيها النساء اللواتي هربن إلى خارج البلد. وقد ذكرت النساء اللواتي أجريت معهن مقابلات أن المئات من النساء والفتيات قد تم اختطافهن وتعرضن للاعتداء عليهن جنسياً من قبل الجيش أثناء فرارهن. وقالت لنا إحدى النساء في مخيم بيذا للاجئين في جنوب السودان "لقد رأيت فتاتين من أنغولو وقد تم القبض عليهما ثم اغتصابهما حتى الموت. وإذا بقي الشخص على قيد الحياة فترة أطول من المتوقع، فإنهم بكل بساطة يستعملون السكين أو الرصاصة لإنهاء حياته. هذا هو ما يحدث لنا. لقد رأيته بأب عيني."

تؤدي البيئة القانونية في السودان إلى التخلي عن غالبية ضحايا الاغتصاب بدون إمكانية الحصول على الحماية أو العدل والإنصاف. وتتعرض العديد من النساء والفتيات اللواتي يتقدمن للإفادة عن الاعتداء الذي لحق بهن إلى الاتهام بارتكاب الزنا (الفاحشة) الذي يعتبر جريمة في السودان. كما أن عبء الإثبات في حالات الاغتصاب يقع عادة على



Advocating for peace, justice & equality

## الحملة العالمية لإنهاء الاغتصاب والعنف على أساس النوع الاجتماعي في الحروب



الضحية. ويتوجب على المرأة إما الحصول على اعتراف من الجاني أو تقديم شهادة من أربعة شهود من الذكور البالغين.

وتشكل الوثيقة التي تعرف باسم "الاستمارة 8" صعوبة قانونية أخرى. وعلى الرغم من أن القانون الذي يفرض على الضحية أن تحصل على هذه الاستمارة قد أدخلت عليه تعديلات في العام 2005، إلا أن التعليمات التي يتم تقديمها للمرأة حتى الآن في السودان تشير إلى ضرورة حصولها على هذه الاستمارة من مركز الشرطة قبل أن تتمكن من الحصول على أية رعاية طبية. ويرفض العديد من الأطباء إجراء فحص طبي بدون هذه الاستمارة وذلك خوفاً من عمليات الانتقام. ولكن هذه الاستمارة لا تجمع ما يكفي من الأدلة لإدانة المعتدي في حالات الاغتصاب. إن هذه الاستمارة ليست فقط مصدراً للالتباس، بل يتم استخدامها أيضاً كوسيلة متعمدة لمنع الضحية من رفع تقرير بالاغتصاب الذي تعرضت له.

وفي هذه الأثناء، يقوم الرئيس السوداني عمر البشير بنفي وجود أعمال الاغتصاب في السودان نفيًا قاطعاً، ويصرح وزير العدل أن 25 بالمئة من السكان في السودان – غالبية موظفي الحكومة وأفراد الجيش – يتمتعون بالحصانة من أية ملاحقة قضائية عن جميع أنواع الجرائم. إن هذه الحصانة المفرطة إنما تعتبر مؤشراً على أن الاغتصاب أمر مسموح به، ونتيجة لذلك، فإن العنف ضد النساء قد أصبح أمراً عادياً في ذلك البلد.

تشكل قضية صافية اسحق، التي تحدثت عن التجربة التي مرت بها عبر شريط فيديو على موقع يوتيوب، حداً فاصلاً في محاولات كسر الصمت بشأن الاغتصاب ضد النشيطات في السودان. لقد تعرضت للخطف والاغتصاب الجماعي من جانب ثلاثة أفراد من قوات الأمن الوطني في الخرطوم في العام 2011، وبعد ذلك واجهت المضايقات والملاحقات من جانب الشرطة وعملاء الأمن عندما أصرت على رفع تقرير إلى الشرطة. واضطرت إلى الهرب من السودان، ولكن القضية ما تزال مفتوحة أمام القضاء. وتعرض الأشخاص الذين قدموا الدعم لصافية اسحق إلى الاعتقال أو اضطروا إلى الهرب من البلد أيضاً.

وتبذل المنظمات الوطنية والمحلية أقصى جهدها لتقديم ما يمكن تقديمه من الدعم القانوني، والطبي والنفسي لضحايا الاغتصاب. ولكن، يتوجب عليهم القيام بذلك بصمت ومع احتمال التعرض لخطر كبير. ونظراً للموارد المحدودة للغاية المتوفرة لديهم وغياب الدعم والتعاون من الدوائر الحكومية ذات العلاقة، فإن هذه المنظمات لا تكاد تقدم الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية للعديد من النساء اللواتي يعانين من الصدمة النفسية بسبب العنف الجنسي الذي تعرضن له. ويستطيع المجتمع الدولي القيام بالكثير من الأعمال لتقديم الدعم لهذه المنظمات وضمان حصولها على ما تحتاجه من موارد من أجل التصدي لهذه الأزمة.

### نقاط بارزة من بعض المناطق

دارفور

لجأ الجيش السوداني وجماعات الجانجويد إلى استعمال الاغتصاب بشكل منتظم لإرهاب السكان وتثريدهم واستهداف القبائل غير العربية في إقليم دارفور. وعلى الرغم من أن الجيش وحلفائه من الميليشيات يتحملون الجانب الأكبر من المسؤولية عن أعمال الاغتصاب والعنف، إلا أن العنف الجنسي قد تم ارتكابه أيضاً من جانب جميع أطراف النزاع المسلح. وأظهرت الدراسة التي قمنا بها أن النساء من دارفور قد رفعن بالفعل تقارير عن اعتداءات حصلت خلال فترات الهدوء بين دورات النزاع المسلح أكثر من أوقات القتال الفعلي.

شرق السودان

يعتبر شرق السودان موطناً لمجموعات من أشد السكان فقراً في السودان. وتخشى بعض المنظمات الدولية أن هذه المنطقة هي على حافة حرب شاملة، خاصة منذ أن قامت الحكومة بطرد مجموعات الإغاثة في يونيو/حزيران 2012. وتشير بعض التقارير إلى أن النساء من الرشايدة وبيجا يتعرضن للعنف الجنسي الذي يستهدفهن من جانب



القوات الحكومية وأيضاً نتيجة الهجمات التي تقع فيما بين هاتين الفئتين من السكان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النساء اللاجئات القادمات من الدول المجاورة مثل أريتريا وإثيوبيا يجدن أنفسهن أيضاً هدفاً للاغتصاب والعنف الجنسي.

### جنوب كوردفان (جبال النوبة وأبيي) والنيل الأزرق

شهدت مناطق جنوب كوردفان (جبال النوبة وأبيي) زيادة ملحوظة في أعمال العنف منذ إقامة دولة جنوب السودان في العام 2011. ويجب القول أيضاً، أن النساء في هذه المنطقة يتعرضن للاغتصاب كسلاح منظم منذ العام 1987 وذلك كحملة من جانب الحكومة "لل قضاء على هوية النوبة" وتشريد السكان. وعلى الرغم من أن العنف الجنسي ما يزال منتشرًا على نطاق واسع ويتم تسجيله في العديد من الوثائق، فإنه من الصعب تقدير مدى ممارسته في بعض المناطق مثل النيل الأزرق، خاصة بسبب عدم السماح لأعضاء من المجتمع الدولي بالوصول إلى هذه المناطق بالإضافة إلى وصمة العار التي ترافق حالات الاغتصاب والعنف الجنسي.

### الخرطوم والمناطق المحيطة

تعتبر الخرطوم مجالاً للعنف المتزايد ضد النساء اللواتي ينتمين إلى جماعات مهمشة أو من أصول عرقية معينة، حيث تأتي النساء غالباً إلى المدينة كأشخاص مشردين أو لاجئين، ويحصلن على وظائف في قطاع الاقتصاد غير الرسمي ويعملن في مجالات غير آمنة بحيث يتحولن إلى هدف للاعتداءات الجنسية الموجهة ضدهن بالتحديد. وقد شهدت المنطقة، خلال العقود القليلة الماضية، ارتفاعاً كبيراً في حالات العنف الجنسي، في الوقت الذي كان (الرئيس) البشير يمارس قمعاً شديداً ضد المدنيين من خلال استعمال الوسائل الوحشية بما في ذلك الاغتصاب والتهديد بالاغتصاب.

### توصيات

يجب تقديم الدعم للمنظمات النسائية في السودان وتمويلها مباشرة لتمكين من التصدي لأزمة العنف الجنسي في السودان وتقديم الخدمات للضحايا، بما في ذلك الخدمات القانونية، والطبية والنفسية الاجتماعية.

يجب أن تقوم البعثات الدبلوماسية في داخل السودان بتطبيق خطط حماية استراتيجية للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الدعم العلني للأعمال التي يقمن بها، والإدانة الشديدة للهجمات على النساء النشيطات والمنظمات النسوية، وعقد لقاءات منتظمة معهن.

يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي من أجل ممارسة المزيد من الضغط على الحكومة السودانية لإفساح المجال بشكل أوسع أمام الوكالات الدولية والإنسانية للوصول إلى مناطق النزاع المسلح.

يجب تقديم المزيد من التمويل لزيادة قدرات المنظمات النسائية على إجراء المزيد من الدراسات وجمع المعلومات والقيام بدراسة شاملة عن العنف الجنسي في السودان من أجل تحديد نطاق هذه الأزمة والردود الكافية عليها.

يجب على المجتمع الدولي أن يدعم إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى السودان من طرف مقرّر الأمم المتحدة الخاص عن العنف ضد النساء وذلك كي تتمكن من تقديم تقرير إلى الأمم المتحدة عن وضع النساء في السودان.